الثورة الثلاثاء 22 رجب 1434 هـ - 12 يونيو 2012م العـدد (17374)

مطالبات بالشفافية والمصداقية عند اتخاذ القرار الاقتصادي والتنموي في البلاد

■ ،،كتب/عبدالله محمد

دعت دراسة حديثة إلى ضرورة خلق تأييد شعبي حقيقي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي والإداري من خلال مراعاة البعد الاجتماعي وتوزيع تكاليفه الباهظة بصورة عادلة.

وشددت على أهمية توافر الشفافية و المصداقية عند اتخاذ القرار الاقتصادي والتنموي في البلاد ، وكذلك لدى أجهزة الإعلام الرسمية والجهات المختصة بإصدار الإحصاءات والبيانات الرقمية وتوحيد مرجعية القرار الاقتصادي والتنموي بجعل المجلس الاقتصادي الأعلى المسئول الأول والمباشر عن رسم السياسات واتخاذ القرارات ذات العلاقة ومواصلة تنفيذ السياسات والإجراءات والتي تحقق استدامة الاستقرار الاقتصادي في كافة الموازين الاقتصادية وتوسيع إجراءات التصحيحات الهيكلية كماً وكيفاً لتوفير بيئة مناسبة تساعد في تسريع النمو الاقتصادي ورفع معدل النمو الاقتصادي للناتج المحلي الإجمالي للقطاعات غير النفطية .

رفع مستوى المعيشة

كما دعت إلى تحسين ورفع مستوى المعيشة للأفراد من خلال تحسين الخدمات الصحية والتعليمية ورفع مستوى نصيب الفرد من الدخل القومي وتعزيز المؤشرات الاجتماعية ودعم ترتيبات شبكة الأمان الاجتماعي واتباع إستراتيجية تسمح بحدوث زيادة في الاستهلاك الحقيقي الخاص واستخدام الموازنة العامة في ظل سياسات تكاملية وشاملة وفي إطار نظام اقتصادي ينظم ويحكم عملية توزيع الموارد الاقتصادية والمالية وتتصف بدرجة معقولة من الاستقرار الاقتصادي من ناحية ويحدد أهدافاً اقتصادية وبعيدة المدى من ناحية أخرى لتحقيق أهداف كلية

الاحتياطي

وأكدت على دراسة مدى إمكانية الاستفادة من احتياطيات النقد الأجنبي وتحسين إدارتها بصورة وتطوير آليات إصدار أذون الخزانة لتتحول إلى سندات الدين العام أو الصكوك الإسلامية ليتم تداولها في الجهاز المصرفي، إلى جانب العمل على تطوير السوق الثانوية للسندات فيما بين البنوك وتشجيع البنوك التجارية والمصارف الإسلامية على المساهمة والمشاركة في إنشاء مؤسسات تمويلية وصناديق متخصصة للتنمية القطاعية الصناعية والزراعية والسمكية وصندوق دعم الصادرات اليمنية، وكذلك المساهمة في تلك البرامج الائتمانية والتمويلية المتخصصة في منح القروض الصغيرة والأصغر لمشروعات الشباب وللأسر المنتجة والمرأة والفقراء وللأنشطة الريفية وللصناعات والحرف اليدوية والتقليدية والمشروعات متوسطة الأجل، مثل المساهمة في دعم أنشطة بنك الأمل، وإنشاء وحدات للإقراض الصغير والأصغر في هذه البنوك والمصارف التجارية.

الحوكمة

وطالبت بتطبيق مبادئ الحوكمة والحكم الجيد في مؤسسات القطاع العام والقطاع الحكومي وربط ذلك بمؤشرات اقتصادية وربحية، وصياغة دور تنموي يحفز النمو الاقتصادي وربط بقاء الإدارة بمستوى تحقيق معايير الأداء في تحقيق الأهداف الاقتصادية ومواصلة تنفيذ إستراتيجية إصلاح إدارة المالية العامة وتطوير أدواتها وتفويض صلاحية تنفيذ الموازنات للجهات بحسب موازناتها بما يكفل إنهاء وضع المشاريع المتعثرة وتبسيط الإجراءات وتفعيل الدور الرقابي للبنك المركزي ورفع فاعلية الجهاز المصرفي في تنمية الوساطة المالية وتحديث استخداماتها المصرفية وزيادة تمويل المشاريع الاستثمارية ودعم التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى توفير الظروف والمتطلبات المواتية لإنشاء سوق الأوراق المالية ودراسة الخيارات المختلفة لتوجيه موارد مؤسسات وهيئات التأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد وشركات التأمين وأموال الأوقاف نحو توظيف مواردها لخدمة عملية التنمية.

وخلصت إلى أهمية تعزيز طاقات النمو في القطاعات الإنتاجية والخدمية مع إعطاء أولوية لتنمية القطاعات الاقتصادية الواعدة لزيادة إسهامها في الناتج المحلي الإجمالي وتطوير وتوسيع نطاق برامج المشروعات الصغيرة والأصغر في أماكن التركز السكاني الحضرية والريفية كنواة لتوسيع قدرات الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل مولدة للدخل وقابلة للاستدامة في القطاعات المختلفة وخاصة كثيفة العمالة وتوسيع جهود التخفيف من الفقر عبر شبكة الأمان الاجتماعي بما من شأنه التخفيف من معدلات الفقر وخلق فرص عمل وتحسين مستويات الدخول . وتوجيه الإنفاق التنموي إلى القطاعات المرتبطة بالتخفيف من الفقر وخلق فرص عمل منتجة.

انخفاض التمويلات المصرفية للصادرات إلى ٩,٥ مليار ريال

■ ،،خاص/الثورة

انخفضت التمويلات والقروض المصرفية الموجهة لتمويل الصادرات في مارس ٢٠١٢م إلى ٩ مليارات و٥٧٣ مليون ريال وذلك من ١١ ملياراً و٧٣٢ مليون ريال في فبراير٢٠١٢م .

وبينت إحصائية صادرة عن البنك المركزي اليمني أن التمويلات المصرفية انخفضت في يونيو بنحو مليارين و١٥٩ مليون ريال وبنسبة تراجع تقدر بـ١٨,٤٪ .

وشهدت التمويلات المصرفية الموجهة لتمويل الصادرات ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الماضية حيث زادت من مليارين و١٤٢ مليون ريال في عام ٢٠٠٤م إلى ٤ مليارات و٥٤٥ مليون ريال في عام ٢٠٠٨م ثم قفزت إلى ٩ مليارات و٤٠٤ ملايين ريال في عام ٢٠١٠م .

ورغم الارتفاع الملحوظ في التمويلات المصرفية للصادرات ، إلا أن هذه الأرقام ما تزال متواضعة للغاية إذا ما تمت مقارنتها بحجم القروض والتسهيلات الممنوحة من المصارف للقطاعات الاقتصادية ،حيث لا تتجاوز نسبتها ١,٨٪ من إجمالي التمويلات .الأمر الذي يشير إلى ضآلة التمويلات المصرفية الموجهة للصادرات ، مما يؤكد الحاجة لزياداتها في الفترة القادمة .

تعد مخالفة لأحكام قانون الإحصاء رقم٢٨ لسنة ١٩٩٥م

الجهاز المركزي يحذر من تنفيذ مسوح ودراسات إحصائية داخل اليمن دون الرجوع اليه

■ ،،كتب / أحمد الطيار

دان الجهاز المركزي للإحصاء قيام بعض الجهات والوزارات وبالأخص المنظمات الدولية وعبر مؤسسات ومكاتب من القطاع الخاص في الآونة الأخيرة بتنفيذ مسوح ودراسات إحصائية دون الرجوع للجهاز المركزي للإحصاء وأخذ موافقته والتنسيق معه معتبرا ذلك مخالفة وتجاوزاً صريحاً لأحكام قانون الإحصاء رقم٢٨ لسنة ١٩٩٥م.

وقال سام علي الصماط المدير التنفيذي والمنسق الوطني للاستراتيجية الوطنية للإحصاء: إن الجهاز المركزي للإحصاء هو المسئول عن النظام الإحصائي الوطني بجميع مكوناته ، والمرجعية الأولى بموجب قانون الإحصاء ويتحمل مسئولية البيانات والمعلومات الإحصائية الوطنية كافة بالإضافة لتحسين نوعيتها وإنتاجها وتحديث ، واستدامة النظام الإحصائي في اليمن.

وقال :إن الجهاز المركزي للإحصاء هو صاحب المسئولية عن النظام الإحصائي الوطني بجميع مكوناته ، وبأنه المرجعية الأولى بموجب قانون الإحصاء عن البيانات والمعلومات الإحصائية الوطنية كافة بالإضافة لتحسين نوعيتها وإنتاجها وتحديث ، واستدامة النظام الإحصائي ، وتفعيل الاستراتيجية الوطنية للإحصاء المعتمدة من قبل مجلس الوزراء ، لتشمل جميع المؤسسات الشريكة في إنتاج الرقم الإحصائي الوطني وذلك من خلال ما تحتفظ به تلك المؤسسات والجهات من سجلات إدارية تشكل مصدراً رديفاً للإحصاءات الرسمية التي يصدرها الجهاز.

وأشاد الصماط بأهمية السجلات الإدارية كمصدر للبيانات الإحصائية في النظام الإحصائي الوطني ، كونها تعتبر المصدر الثاني للمعلومات بعد التعدادات والمسوح التي يجريها الجهاز المركزي للإحصاء في هذا الشأن لتوفير البيانات الإحصائية ، مشيرا إلى أن من أهم المؤسسات التي يستخدم الجهاز سجلاتها الإدارية لإنتاج البيانات والأرقام الإحصائية ، كل من : وزارات الداخلية والمالية والصحة والعدل والتربية والتعليم ، والبنك المركزي ، والجمارك ، و الأحوال المدنية والجوازات ، والمنظمات الدولية ، والمنظمات العربية ، وغيرها .

داعيا جميع المنظمات ومؤسسات القطاع الخاص الراغبة بتنفيذ مسوح ودراسات إحصائية ، الى ضرورة التعاون التام والتنسيق مع الجهاز المركزي للإحصاء والالتزام بأحكام القانون ، حتى لا يضطر الجهاز آسفاً لاستخدام حقه القانوني في مقاضاة الجهات غير المتعاونة لدى المحاكم المختصة وحسب أحكام قانون الإحصاء في الجمهورية اليمنية .

مبينا أن الالتزام بأحكام قانون الإحصاء وكذلك بالتوصيات الدولية والممارسات الجيدة في مجال العمل الاحصائي وبمبادئ الاحصاءات الرسمية الصادرة عن الأمم المتحدة والتي اعتمدتها اللجنة الإحصائية والاقتصادية سنه ١٩٩٤م . إضافة الى إعلان عمان بشأن الإحصاء _المؤتمر الاحصائي العربي الاول نوفمبر ٢٠٠٧م . وقرار الاجتماع الوزاري ٢٥ للاسكوا الذي عقد في صنعاء مايو ٢٠٠٨ م. والتي تؤكد جميعها على وجوب التنسيق مع جهاز الاحصاء وكذلك اهمية استقلال العمل الاحصائي والتقيد بآداب مهنه الإحصاء كخطوه أساسيه في تحقيق الاستقلالية المهنية وبما يضمن تحقيق الفاعلية في النظام الاحصائي في الجمهورية من خلال استخدام المفاهيم والتصنيفات الدولية في جمع ومعالجه ونشر البيانات الإحصائية فقد يتم التعامل مع البيانات من قبل الباحثين ومن قبل المنظمات أو الجهات المنفذة لتلك المسوحات باستخدام منهجيات ومفاهيم ومعايير تحليل خاصة ويتم نشرها وتعميمها بما يتناقض مع الرقم الاحصائي المنشور بسبب اختلاف منهجية وآلية التحليل الأمر الذي يؤدي الى خلق حالة من الإرباك بسبب تضارب المؤشرات والبيانات الإحصائية .

وأضاف : إن حرص الجهاز المركزي للإحصاء على التقيد بأحكام القانون رقم (٢٨) لسنة ١٩٩٥م ، ما هو إلا حفاظاً على النظام الوطني الإحصائي وإنجازاته والثقة المتبادلة مع الجمهور وإثبات نفسه كجهة حكومية وحيدة مسئولة عن الإحصاءات الرسمية ، ويتبنى في عمله التوصيات والمنهجيات الدولية في تنفيذ برامجه الإحصائية ، و بما يضمن منع الازدواجية وتضارب الأرقام ، توحيدا للجهود الوطنية في مجال جمع وتصنيف وتخزين وتحليل ونشر المؤشرات والبيانات الإحصائية ،وبمنهجية عالية وبشفافية واضحة ، وتفعيلا للنظام الإحصائي الوطني بما يصب في سياق الجهود الهادفة الى تنسيق العمل الإحصائي وتنظيمه بالمشاركة والتعاون والتنسيق مع مختلف الجهات من وزارات ومؤسسات ومنظمات .

وشدد على حرص الجهاز على تفعيل قانون الإحصاء الذي يضمن سرية البيانات الفردية وخصوصيتها ، عملاً بنص المادة ٦ من القانون والتي تؤكد سرية جميع المعلومات والبيانات الفردية المقدمة للجهاز ، والمتعلقة بأي مسح أو تعداد ، ولا يجوز له أو لأي من العاملين لديه تحت طائلة المسؤولية القانونية إطلاع أي شخص أو جهة عامة أو خاصة عليها ، أو الكشف عنها كلياً أو جزئياً ، أو استخدامها لأي غرض غير إعداد الجداول الإحصائية ، مشيرا إلى أهمية التقيد التام للجهاز بعدم إظهار أي بيانات فردية حفاظاً على سريتها عند نشر الإحصاءات الرسمية. ومن جانب آخر فإنّ الأطر القانونية والمؤسسية للتعدادات والمسوحات تحرم استخدام أي بيانات أو معلومات تعدادية أو مسوحات لأغراض مخالفة لأهداف التعداد أو المسح سواءً من قبل الحكومة أو الأفراد ، ويؤكد على ذلك قانون في كل من المادتين رقم (٥ ، ٦) واللتين تنصان على أن جميع البيانات الخاصة بالمكلفين والتي تتعلق بالتعداد وبالمسوح الشاملة أو بالعينة تعتبر سرية ولا يجوز نشرها ويحظر إطلاع الغير عليها أو تبليغه بها إلا بموافقة صاحب الشأن كما أن البيانات والمعلومات التي يحصل عليها الجهاز لاتستخدم لأغراض تنفيذ مهامه الإحصائية ويحظر استخدامها أو الاستناد إليها لترتيب عبء مالي أو دليل في جريمة أو لأي تصرف قانوني آخر ويجوز استخدامها كبينة ضد من قدم معلومات غير صحيحة .

مشيرا الى ان الجميع في الجهاز المركزي للإحصاء يعول على جهود قيادته وقيادة وزارة التخطيط والتعاون الدولي في وضع حد لمثل تلك التصرفات ومخاطبة تلك الجهات والمنظمات بوقف أي إجراءات خاصة بتنفيذ المسوح والدراسات وأي أعمال من صميم اختصاصات الجهاز وإعادة تلك الأعمال الى المكان المتعارف عليه وبحكم القانون كجزء من المساهمة في تعزيز سمعة وأهمية الرقم الإحصائي ورد الاعتبار للجهاز المركزي للإحصاء كمؤسسة مهنية حكومية في نظر المستخدمين سواءً المحليين أو الدوليين ،اضافة الى ما سيتحقق من عائدات مالية تعوض عن النقص في الاعتمادات الحكومية والتي بالإمكان توظيفها في كثير من مخططات الجهاز التطويرية ،وإعادة الاعتبار للإحصاء وتعزيز ثقة المؤسسات والمنظمات والافراد بالجهاز وتفعيل العلاقة مع المستخدمين بشكل عام ،وإضافة بيانات خام جديدة الى تلك الموجودة في الجهاز والتي تمكن من اجراء المزيد من الدراسات التحليلية ،والاطلاع وبصورة واقعية على طبيعة ونوعية الاحتياجات الخاصة بالمستخدمين وتسويق المعرفة الإحصائية وتوعية الجمهور بمدى أهمية العمل الإحصائي وتفعيل حوار المستخدمين والمنتجين.

تخرج ٤٢ طالباً من معهد الثورة التقني بمحافظة حجة

■ ،،حجة/سبأ

احتفلت محافظة حجة أمس الأول بتخرج ٤٢ طالباً من معهد الثورة التقني ، دفعة شباب المستقبل، والذي يتزامن مع احتفالات شعبنا اليمني بأعياد ثورته ووحدته المباركة، حيث أقيم حفل بالمناسبة تحت شعار (مخرجات تلبي احتياجات سوق العمل) .

وفي كلمة له في الحفل الذي أقيم بالمناسبة عبر وكيل المحافظة محمد علي القيسي عن سعادة قيادة المحافظة بتخرج هذه الكوكبة التي تعد رافداً مهماً للسوق المحلية في القطاعين العام والخاص والمختلط ، مهنئاً الشباب الخريجين من قسمي المحاسبة والبرمجيات بمناسبة نيلهم الشهادة العلمية في تخصصاتهم .

وأكد الوكيل القيسي دعم قيادة المحافظة ومساندتها للشباب في شتى التخصصات ، مشيداً بالجهود التي يقوم بها مكتب التعليم الفني والتدريب المهني وإدارة معهد الثورة في سبيل بناء القدرات العملية لتلبية متطلبات العمل ، وهو ما يساهم في امتصاص البطالة والحد من الفقر وتوفير فرص العمل المناسبة.

كما ألقيت الكلمات من مديرعام مكتب التعليم الفني والتدريب المهني عبدالله صبرة ومدير معهد الثورة محمود الأدبعي وعن الخريجين حسن الدرواني أشارت في مجملها إلى فرحتهم بالثمر الذي طالما سقوه بالعلوم والمعارف طيلة سنوات الدراسة، من خلال العطاء الذي قدمه هيئة التدريس بالمعهد ومساندة ودعم المكتب لتلك الجهود، كما أكدت الكلمات إلى أهمية استيعاب هذه الكوادر العلمية في ميادين العمل بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة بما يكفل الاستفادة منها بعد أن أصبحت قادرة على العطاء والبذل والاسهام البناء في التنمية الشاملة ..

هذا وقد تم تكريم المبرزين وأوائل الخريجين ومن هيئة التدريس بالمعهد والمتميزين في الأنشطة الثقافية، كما تخلل الحفل عدد من الفقرات الفنية ، حضر الحفل عدد من مدراء العموم وأولياء الأمور .

١,٥ مليون طن إنتاج بلادنا من المحاصيل الزراعية النباتية خلال العام الماضي

■ ،،كتب / منصور شايع

بلغ إجمالي كمية إنتاج بلادنا من المحاصيل الزراعية النباتية خلال العام الماضي ٢٠١١ م ٥ ملايين و١٢٥ ألفا و٩ أطنان ، مقابل ٥ملايين و ٧٥٩ ألفا و ٨٩٧ طنا في العام السابق ٢٠١٠م مسجلا تراجعا وصل إلى حوالي ٦٣٤ ألفا و ٨٨٨ طنا وبمعدل انخفاض سنوي بلغ ١١٪ .

أوضح ذلك لـ الثورة " المهندس / محمد الأشول مدير عام الإحصاء الزراعي بوزارة الزراعة والري . مشيرا إلى أن اجمالي المساحة المزروعة بمختلف أنواع المحاصيل تراجعت إلى نحو مليون و٤١١ ألفا و ٩٢٩ هكتارا في ٢٠١١ م مقابل مليون و٥٧٩ ألفا و ٨٥٥ هكتارا في العام السابق 2010 م ، مسجلا تراجعا في المساحة وصل إلى نحو ١٦٧ ألفا و ٩٢٦ هكتارا وبمعدل انخفاض سنوي ١٠,٦ ٪ . مبينا أن إجمالي كمية إنتاج بلادنا من الحبوب خلال العام الماضي ٢٠١١ م بلغت ٨١٦ ألفا و٥٤٨ طنا ، مقابل مليون و ١٢ ألفا و ٩٤٥ طنا في العام السابق ٢٠١٠ م مسجلا تراجعا وصل إلى حوالي ١٩٦ ألفا و ٣٩٧ طنا وبمعدل نمو سنوي بالسالب ١٩,٣ ٪ . كما أن المساحة المزروعة بالحبوب تراجعت إلى نحو ٧٨٤ ألفا و ٨٤٤ هكتارا في ٢٠١١ م مقابل ٩٢٧ ألفا و ٣٠٣ هكتارات في العام السابق ٢٠١٠ م ، مسجلا تراجعا في المساحة وصل إلى نحو ١٤٢ ألفا و ٤٥٩ هكتارا وبنسبة تراجع ١٥,٣٪ .

وأضاف مدير عام الإحصاء الزراعي أن إجمالي كمية إنتاج بلادنا من الفواكه خلال العام الماضي ٢٠١١ م تراجعت إلى ٩٩١ ألفا و٩١ طنا مقابل مليون و ٣٦ ألفا و٨٦٢ طنا في العام السابق ٢٠١٠ م مسجلا تراجعا وصل إلى حوالي ٤٥ ألفا و ٧٧١ طنا وبمعدل انخفاض ٤,٤ ٪ فيما تراجعت المساحة المزروعة بالفواكه إلى نحو ٩٣ ألفا و ٩٨٩ هكتارا في ٢٠١١ م مقابل ٩٤ ألفا و٤٩ هكتارا في العام السابق ٢٠١٠ م ، مسجلا تراجعا في المساحة وصل إلى نحو ٦٠ هكتارا وبمعدل انخفاض بلغ ٠,٠٦٪

وبحسب بيانات وزارة الزراعة والري فان إجمالي كمية إنتاج بلادنا من الخضار تراجعت خلال العام الماضي ٢٠١١ م إلى ٩٨٨ ألفا و ٤٦٣ طنا مقابل مليون و١٥٦ ألفا و ١٤ طنا في العام السابق ٢٠١٠ م مسجلا تراجعا وصل إلى حوالي ١٦٧ ألفا و ٥٥١ طنا وبمعدل نمو سنوي بالسالب ١٤,٤ ٪ . بينما المساحة المزروعة بالخضار تراجعت إلى نحو ٨٠ ألفا و ٧٩٥ هكتارا في ٢٠١١ م مقابل ٩٢ ألفا و ٥٨١ هكتارا في العام السابق ٢٠١٠ م ، مسجلا تراجعا في المساحة وصل إلى نحو ١١ ألفا و ٧٨٦ هكتارا وبمعدل انخفاض بلغ ١٢,٧ ٪ .

كما بلغ إجمالي كمية إنتاج بلادنا من البقوليات خلال العام الماضي ٢٠١١ م ٨٩ ألفا و٨٢٠ طنا مقابل ٩٨ ألفا و ١٦١ طنا في العام السابق ٢٠١٠ م مسجلا تراجعا وصل إلى حوالي ٨ آلاف و ٣٤١ طنا وبمعدل نمو سنوي بالسالب ٨,٤ ٪ . مفيدة أن المساحة المزروعة بالبقوليات تراجعت إلى نحو ٤٥ ألفا و ٦٨٤ هكتارا في ٢٠١١ م مقابل ٤٩ ألفا و ٥٥٢ هكتارا في العام السابق ٢٠١٠ م ، مسجلا تراجعا في المساحة وصل إلى نحو ٣آلاف و ٨٦٨ هكتارا وبمعدل نمو سنوي بالسالب ٧,٨ ٪.

ولفت المهندس الاشول إلى أن إجمالي إنتاج الأعلاف خلال العام الماضي ٢٠١١ م وصل إلى مليون و٩٧٠ ألفا و٥٤٦ طنا مقابل مليونين و١٧٥ ألفا و ٨٠١ طن في العام السابق ٢٠١٠ م مسجلا تراجعا وصل إلى حوالي ٢٠٥ آلاف و ٢٥٥ طنا وبمعدل ٩,٤ ٪ . منوها بأن المساحة المزروعة بالأعلاف تراجعت إلى نحو ١٥٥ ألفا و ٢٤٨ هكتارا في ٢٠١١ م مقابل ١٦٦ ألفا و ٣٤ هكتارا في العام السابق ٢٠١٠ م ، مسجلا تراجعا في المساحة وصل إلى نحو ١٠ آلاف و ٧٨٦ هكتارا وبمعدل تراجع ٦,٤ ٪

وأشار المهندس محمد الاشول إلى أن إجمالي إنتاج القات خلال العام الماضي ٢٠١١م وصل إلى ١٨٠ألفا و٦٣٠ طنا مقابل ١٧٦ألفا و ٤٣٥ طناً في العام السابق ٢٠١٠ م مسجلا زيادة وصلت إلى حوالي ٤ آلاف و ١٩٥ طنا وبمعدل نمو سنوي ٢,٣ ٪ . مؤكد أن المساحة المزروعة بالقات قفزت إلى نحو ١٦٢ ألفا و ٥٨٤ هكتارا في ٢٠١١ م مقابل ١٥٩ ألفا و ٦٧١ هكتارا في العام السابق ٢٠١٠ م، مسجلا زيادة في المساحة وصلت إلى نحو الفين و ٩١٣ هكتارا وبمعدل نمو ١,٨٪ .